

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 12 - 2006/6/16

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الحسابات المراجعة للفترة المالية
(2004-2005): القسم الثالث

مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي
للفترة 2004-2005

مقدمة للمجلس للإقرار



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2006/6-A/1/3

4 May 2006

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة
برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للإقرار

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب المراجعة الخارجية: Mr G. Miller رقم الهاتف: 0044-207798-7136

المراجع الخارجي، المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة: Mr R. Clark رقم الهاتف: 066513-2577

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

تقرير المراجع الخارجي

International Audit

مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2004-2005

يقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي. والمراجع الخارجي، وهو السير جون بورن، معيّن من قبل المجلس التنفيذي طبقاً للنظام المالي. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات البرنامج بموجب المادة 14 من النظام المالي، فإنه يملك، طبقاً للمهمة الموكلة إليه، سلطة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة في البرنامج.

المحتويات

الفقرات	
موجز تنفيذي.....	1-8
نطاق المراجعة ونهجها.....	9-14
النتائج التفصيلية للفترة 2004-2005.....	15-54
متابعة تقرير المراجع الخارجي للفترة 2002-2003.....	55-62
شكر وتقدير.....	63

ويوفر المكتب خدمات المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية، وهو يعمل في استقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. ويعمل لدى المكتب فريق متخصص من الموظفين المؤهلين مهنيًا ممن يتمتعون بخبرة واسعة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

وتهدف عملية مراجعة الحسابات إلى توفير ضمانات مستقلة للدول الأعضاء، وتعزيز الإدارة المالية والتسيير والإدارة في البرنامج، ودعم الأهداف التي يعمل على تحقيقها.

موجز تنفيذي

← نتائج مراجعة مرضية ورأي مراجعة بدون تحفظ

← موجز تغطية المراجعة

← توصيات للنهوض بالتسيير والإدارة المالية

النتائج العامة للمراجعة

- 1- قمت بمراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي وفقاً للنظام المالي، وبما يتفق والمعايير المحاسبية الموحدة لفريق المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 2- وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام المالي أصدر هذا التقرير المطول بشأن مراجعتي للكشوف المالية للبرنامج خلال فترة السنتين. وبموجب السلطات المحددة في الاختصاصات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية والملحقة بالنظام المالي فإن تقريرتي هذا يتضمن ملاحظات وتوصيات تستهدف تحسين الرقابة والإدارة المالية في البرنامج؛ كما يتناول التقرير مسائل تتعلق بالتوفير، والكفاءة، والفعالية في استخدام أصول البرنامج المالية وغير المالية.
- 3- ويسرني أن أشير إلى أن عملية المراجعة التي أجريتها لم تكشف عن أوجه ضعف أو أخطاء أرى أنها تؤثر في دقة واكتمال وصحة الكشوف المالية ككل، وقد أبديت رأياً لا تحفظ فيه بشأن الكشوف المالية للبرنامج عن الفترة 2004-2005.
- 4- وبالإضافة إلى هذا التقرير، فإنني أقدم أيضاً بتقرير عن استعراض لترتيبات البرنامج بشأن الإدارة القائمة على النتائج.

النتائج والتوصيات الرئيسية للمراجعة

- 5- كجزء من برنامج عملي خلال فترة السنتين 2004-2005، الذي عُرض على المجلس التنفيذي في يناير/كانون الثاني 2005،⁽¹⁾ فقد أصدرت قبلاً تقارير عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتحديث نظام WINGS، واستعراض مكتب الدعم في دبي وفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، والإبلاغ عن الخسائر الغذائية في مرحلة ما بعد التسليم.
- 6- وخلال فترة السنتين قام موظفو مكتبي بزيارات مراجعة لمكاتب البرنامج وعملياته في 19 بلداً، بما في ذلك ستة مكاتب إقليمية، على نحو ما هو مذكور في الملحق الأول من هذا التقرير. وقمنا بتسليم 19 من خطابات الإدارة كتقارير إلى الإدارة ولجنة المراجعة فيما يتصل بالإدارة المالية وعمليات المنظمة.
- 7- ويحدد هذا التقرير نطاق ونهج عملية المراجعة المالية التي قمت بها للفترة 2004-2005، والنتائج التفصيلية التي خلصت إليها، كما يتضمن تعليقاتي على متابعة تقرير المراجع الخارجي للفترة 2002-2003. وتعرض النتائج التفصيلية الواردة أدناه أهم القضايا، مع توصيات بالتدابير المطلوبة، والناجمة عن العمل الذي قام به موظفو مكتبي في المقر وخلال زيارتهم لسنة مكاتب إقليمية وثلاثة عشر مكتباً قطرياً.
- 8- وفي أعقاب القرار المناسب الذي اتخذته البرنامج لتحسين الإبلاغ المالي من خلال العمل على الامتثال للقواعد المحاسبية الدولية، فقد تطلب الأمر جهوداً ضخمة لضمان توافر معلومات مالية تتسم بقدر أكبر من الصلابة والشفافية، وذلك في فترة مالية دخلت فيها شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات "WINGS" مرحلة التشغيل على المستوى العالمي للمرة الأولى. ودعماً للجهود التي تبذلها الأمانة لإدخال تحسينات على التقارير المحاسبية والمالية للبرنامج من حيث الجودة والمصدقية، فقد تقدمت بعشر توصيات تقصد إلى:
 - إدخال تحسينات على التسيير والرقابة الداخلية؛
 - إنشاء مستوى صائب من الضوابط المالية المتعلقة بالشروع في عمليات الطوارئ؛
 - تحسين استعراض الإدارة عند إعداد الكشوف المالية؛
 - مراعاة الحرص في إدارة القروض السلعية بين الفئات البرنامجية؛

(1) الوثيقة WFP/EB.1/2005/5-D

- نشر الإعفاءات المتعلقة بتكاليف الدعم غير المباشر؛
- تحسين الإدارة والرصد الماليين؛
- الاتساق في تقييم المساهمات العينية وتسجيلها؛
- مواصلة العمل على تسوية الحسابات غير المطابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- التدابير اللازمة للحد من مخاطر التدليس.

نطاق المراجعة ونهجها

◀ موجز نطاق المراجعة، ونهجها، واستنتاجاتها العامة

نطاق المراجعة

9- قمت بمراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي عن الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2004 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام المالي، والاختصاصات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية الملحقة به.

أهداف المراجعة

10- يتمثل الهدف الرئيسي من المراجعة في تمكيني من التوصل إلى رأي بشأن ما إذا كانت المصروفات المسجلة في الفترة المالية قد أنفقت على الأغراض التي اعتمدها المجلس التنفيذي؛ وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات مصنفة ومسجلة بشكل سليم وفقاً لأحكام النظام المالي؛ وما إذا كانت الكشوف المالية تعبر بأمانة عن الوضع المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005.

معايير المراجعة

11- أجريت المراجعة بما يتفق والمعايير المحاسبية الموحدة لفريق المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، ووكالة الطاقة الذرية. وتقتضي هذه المعايير وضع خطة للمراجعة وتنفيذها على نحو يكفل التأكد بصورة معقولة من أن الكشوف المالية خالية من البيانات غير الصحيحة. وإدارة البرنامج مسؤولة عن إعداد هذه الكشوف المالية، أما مسؤوليتي فهي إبداء الرأي في هذه الكشوف بناء على القرائن المستخلصة من عملية المراجعة.

نهج المراجعة

12- وفقاً للمعايير المحاسبية الموحدة، تضمنت عملية المراجعة القيام باستعراض عام للنظم المحاسبية وإخضاع السجلات المحاسبية وإجراءات الرقابة الداخلية للفحوص الاختبارية التي رأيت أنها ضرورية في هذه الظروف. وصُممت إجراءات المراجعة أساساً بغرض التوصل إلى رأي بشأن الكشوف المالية للبرنامج. وبناء على ذلك لم يتضمن العمل الذي قمت به إجراء استعراض تفصيلي لجميع جوانب نظم المالية والموازنة، وينبغي ألا ينظر إلى ما توصلت إليه من نتائج على أنه بيان شامل عنها. وشملت عملية المراجعة تنفيذ أعمال مركزة أخضعت جميع الكشوف المالية لفحوص جوهرية مباشرة. وتم إجراء فحص نهائي للتأكد من أن الكشوف المالية تعبر بدقة عن السجلات المحاسبية للبرنامج وأنها عُرضت بأمانة.

13- وُدِّعت عملية المراجعة خلال فترة السنتين بزيارات قام بها موظفو مكتبي لجميع المكاتب الإقليمية الستة وثلاثة عشر مكتباً قظرياً للبرنامج حيث استعرضوا عمليات الرقابة التي نفذت خلال فترة السنتين وأجروا فحوصاً جوهرية للمعاملات التي جرت في كل موقع. وفي ختام كل زيارة من هذه الزيارات وجه موظفو المكتب خطاب إدارة إلى المدير التنفيذي يبين النتائج الرئيسية التي توصلوا إليها. ووجه موظفو المكتب أيضاً خطابات إدارة إلى المدير التنفيذي بشأن نتائج عملهم في تخطيط المراجعة؛ والاستعراض الذي أجروه عن الأنشطة المرتبطة بكارثة تسونامي؛ إلى جانب إحاطة إعلامية أولية بأثر معايير المحاسبة الدولية على شعبة المالية في روما.

خلاصة المراجعة

14- يتضمن هذا التقرير عدداً من الملاحظات والتوصيات التي يمكن أن تقيّد المجلس التنفيذي. وقد قام موظفو مكتبي، وفقاً للعرف المتبع، بتسجيل نتائج إضافية في خطابات الإدارة التي بعثوا بها إلى الأمانة. ولم يؤثر أي من هذه المسائل تأثيراً مهماً على رأيي بشأن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج عن فترة السنتين، وبرغم ملاحظاتي الواردة في هذا التقرير فإن عمليات الفحص التي قمت بها لم تكشف عن أوجه ضعف أو أخطاء أرى أنها تؤثر بشكل مهم على دقة واكتمال وصحة الكشوف المالية في مجموعها، ولقد تقدمت برأيي مراجعة بدون تحفظ عن الكشوف المالية للفترة 2004-2005.

النتائج التفصيلية للفترة 2004-2005

نتائج المراجعة بشأن المسائل المالية:

- ← التسيير والرقابة الداخلية
- ← عمليات الطوارئ المتعلقة بكارثة تسونامي
- ← إعداد الكشوف المالية
- ← المحاسبة وبيان نفقات المشروعات - القروض السلعية
- ← تكاليف الدعم غير المباشر
- ← ضبط الإدارة المالية
- ← المحاسبة المتعلقة بمساهمات الخدمات العينية
- ← المعاملات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ← صناديق استحقاقات الموظفين
- ← القروض طويلة الأجل
- ← الاحتيال ومدفوعات الإكراميات والمبالغ المشطوبة والخصوم الطارئة.

التسيير والرقابة الداخلية

15- في مايو/أيار 2004، وبعد موافقة المجلس التنفيذي، وهيئة المكتب، وفريق العمل المعني بالتسيير والإدارة، قام المدير التنفيذي مشكوراً بإعادة تشكيل لجنة المراجعة لتتضمن غالبية من الأعضاء المستقلين، والخارجيين، وذوي الخبرة المالية⁽²⁾ ووضعت لجنة المراجعة اختصاصات جديدة تهدف إلى توفير المشورة إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي بشأن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج؛ وتغطية عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومخرجاتها؛ والإدارة المالية؛ والمحاسبة. ويعمل موظفو مكتبي مع لجنة المراجعة لدعم جهودها الرقابية والإسهام فيها، ولضمان إرساء علاقة شراكة مثمرة بين لجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية، والأمانة.

16- وخلال فترة السنتين، قامت لجنة المراجعة بتمحيص نشط لإجراءات إدارة الطوارئ في المنظمة؛ وقدمت المشورة إلى الأمانة بشأن مبادرات الإدارة المقترحة بما في ذلك الوقاية من تقلبات أسعار الصرف؛ وحضت على استحداث نهج يستند إلى المخاطر في عمليات التخطيط التي تقوم بها المراجعة الداخلية؛ ودرست مخرجات المراجعة الداخلية والخارجية على حد سواء؛ واستعرضت الكشوف المالية لفترة السنتين. وأدت أعمال الرقابة التي اضطلعت بها اللجنة إلى تعزيز التسيير على مستوى المنظمة وذلك بالاعتماد على الخبرة الوافرة لأعضائها في إدارة مسارات الأعمال والمراجعة.

17- وفي تقريرتي إلى المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة في البرنامج⁽³⁾ في يونيو/حزيران 2004، لاحظت الافتقار إلى أية تقارير رسمية مرفوعة إلى المجلس التنفيذي عن استنتاجات لجنة المراجعة ومداواتها. ووفقاً للاختصاصات

(2) الوثيقة ED2004/003

(3) الوثيقة WFP/EB.A/2004/INF/8-C

الجديدة للجنة المراجعة،⁽⁴⁾ فقد تم تقديم التقرير السنوي الأول من اللجنة كمذكرة معلومات إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2005.⁽⁵⁾ وكأسلوب جيد من أساليب التسيير فإن من المهم أن تقيم لجنة المراجعة علاقة وحوار نشطين مع الهيئة الرئاسية، وأن يتلقى المجلس التنفيذي ويناقش التقارير السنوية الواردة من هذه اللجنة.

18- ويعتبر استقلال لجنة المراجعة، التي توفر مصدراً مهماً من مصادر المشورة الخبيرة إلى الأمانة والمجلس التنفيذي، عنصراً أساسياً أيضاً في ترتيبات التسيير. ولهذا فإنني أرحب بعزم المدير التنفيذي على توسيع العضوية الخارجية للجنة من جديد خلال فترة السنتين 2006-2007، والذي سيؤدي، مع مواصلة حضور الإدارة العليا للاجتماعات، إلى المزيد من التعزيز لترتيبات التسيير على مستوى البرنامج وإلى ضمان استخلاص الفائدة القصوى من رقابة اللجنة. كما أن استقلال اللجنة سيحظى بالمزيد من التعزيز عند إقرار المجلس التنفيذي رسمياً بدورها ومهمتها.

19- وتضم شعبة الرقابة في البرنامج مكتباً للمراجعة الداخلية وآخر للتفتيش والتحقيقات، مما يشكل عنصراً أساسياً من عناصر التسيير الفعال للمنظمة عبر تزويد الإدارة بالتقديرات الجارية عن كفاءة استخدام الموارد، وتشغيل ضوابط الإدارة الأساسية، والامتثال إلى تفويضات الجهات المانحة.⁽⁶⁾

20- وخلال فترة السنتين كان هناك اتصالات بين موظفي مكتبي وشعبة الرقابة بشأن نطاق تغطية المراجعة لتفادي الازدواج غير الضروري في الزيارات الميدانية؛ وجرى تبادل برامج العمل والتقارير المرفوعة إلى الإدارة؛ ومتابعة توصيات كل طرف من الطرفين. وساعد هذا النهج على تقدير الضوابط المالية ومخاطر المراجعة عند استكمال عمليات استعراض المراجعة. وراعى موظفو مكتبي الاستنتاجات المستخلصة من جهود شعبة الرقابة واستناروا بها في أنشطتهم وفي تقييم مدى كفاية بيئة الضوابط الداخلية في البرنامج.

21- وفي أواخر عام 2005 أنجز مكتب المراجعة الداخلية استعراضاً متيناً لسجلات البرنامج المالية قبل إقفال حسابات فترة السنتين وإعداد الكشوف المالية. وكان هذا العمل ذا فائدة كبيرة للإدارة من حيث:

- تمكين الأمانة من إعداد خطة لمعالجة القضايا المالية والأخطاء المحاسبية التي كشف عنها الاستعراض؛
- المساعدة في إعداد الكشوف المالية للفترة 2004-2005 بتحديد التصحيحات والتعديلات اللازمة على الكشوف المالية قبل فحص المراجعة الخارجية.

22- وبالنظر إلى الدور الهام لشعبة الرقابة، فقد تعهدت قبلاً باستعراض مدى كفاية ترتيبات المراجعة الداخلية والتأكد منها كجزء من عملي المتعلق بالفترة 2004-2005.

23- وخلال فترة السنتين، قام موظفو مكتبي بفحص تقارير شعبة الرقابة، وخطط عملها، وعمليات المراجعة المستندة إلى الميدان؛ وفي فبراير/شباط 2006 استعرض هؤلاء الموظفون التقرير المتعلق بعملية تقدير خارجي للجودة قام بتنفيذها معهد المراجعين الداخليين بناء على طلب الشعبة. وقامت هذه العملية بقياس أداء شعبة الرقابة بالمقارنة مع المعايير الدولية فيما يتصل بالأساليب المهنية للمراجعة الداخلية، وذلك بهدف ما يلي:

- تقييم فعالية الشعبة وكفاءتها؛
- تحديد الفرص لتعزيز إدارة الشعبة للموارد ومسارات العمل.

24- وخلص معهد المراجعين الداخليين إلى أن مكتب المراجعة الداخلية يمثل عموماً للمعايير المهنية للمراجعة الداخلية، إلا أن هناك فسحة للتحسينات عبر 11 توصية موجهة إلى هذا المكتب وتوصيتين إلى الإدارة. وغطت التوصيات واسعة النطاق، ضمن جملة أمور، ما يلي: استقلال موظفي المراجعة الداخلية؛ والحاجة إلى تنفيذ تقديرات قائمة على المخاطر وزيادة تغطية المراجعة للمخاطر التكنولوجية؛ والتوسع في التخطيط التفصيلي للموارد؛ والإبلاغ المبكر؛ وتعزيز الرصد؛ وزيادة التطبيق المتسق لمعايير العمل والتوثيق. وأني أرحب بالمبادرة التي قامت بها شعبة الرقابة بتكليف معهد المراجعين الداخليين بإجراء تقدير مهني مستقل وأوحد الاستنتاجات والتوصيات، التي أعتقد أنها ستعزز من كفاءة مكتب المراجعة الداخلية وفعاليتها.

التوصية 1: بغية تعزيز استقلال لجنة المراجعة وضمان الاتساق الوثيق بين ترتيبات البرنامج والأساليب المثلى للتسيير، أوصي بأن يعترف المجلس التنفيذي رسمياً بدور لجنة المراجعة ومهمتها.

(4) الوثيقة ED2005/5

(5) الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-H/1

(6) الوثيقة WFP/EB.s/2003/5-A/1

التوصية 2: أوصي بأن ينجز مكتب المراجعة الداخلية خطة لتنفيذ توصيات معهد المراجعين الداخليين، مع تحديد الأولويات والأطر الزمنية التي يتم على أساسها رصد التقدم.

عمليات الطوارئ المتعلقة بكارثة تسونامي

- 25- أدت كارثة تسونامي التي وقعت في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004 إلى إطلاق واحدة من أشد عمليات الإغاثة من الطوارئ التي قام بها برنامج الأغذية العالمي تعقيداً واتساعاً. وتجاوزت ميزانية هذه العملية مبلغ 200 مليون دولار وهدفت إلى توفير أكثر من 260 ألف طن من المعونة الغذائية إلى المناطق المتضررة. وكجزء من عمليات مراجعة الفترة 2004-2005 زار موظفو مكتبي عمليات طوارئ البرنامج في كل من تايلاند، وإندونيسيا وسري لانكا، بغية القيام بما يلي:
- مشاهدة العمليات في الميدان؛
 - استعراض معاملات الإنفاق وسبل استخدام الأموال؛
 - فحص الإجراءات التخزينية، والجردية، والنقدية، والمصرفية؛
 - دراسة ترتيبات الرقابة الإدارية؛
 - تكوين وجهة نظر بشأن مدى كفاية إجراءات الضبط التي يطبقها البرنامج.
- 26- وخلص موظفو مكتبي إلى أن استجابة البرنامج لكارثة تسونامي اتسمت بإدارة وافية. إذ نُفذت العمليات بسرعة، ونُظمت مستويات ضخمة من الأغذية وسلّمت على الفور. وعلى ما يبدو فقد حظيت العملية بتنسيق كاف في المقر، وفي المكتب الإقليمي في تايلاند، وضمن المناطق المنكوبة، حيث تولى البرنامج أمر تنسيق الأنشطة مع الشركاء الرئيسيين، والإدارات الحكومية المختلفة، والوكالات الإنسانية الأخرى كجزء من الاستجابة العالمية للكارثة.
- 27- ويثير تقدير فعالية الضوابط الداخلية في أي حالة للطوارئ بالاستناد إلى استعادة الأحداث الماضية بعض الصعوبات، ولاسيما فيما يتعلق بالتثبت من وجود هذه الضوابط وفعاليتها خلال المرحلة الأولية للطوارئ، حينما تكون الأولوية الأولى هي إنقاذ الأرواح. ولا مناص في مثل هذه الحالات، من إدارة مسائل مثل الرقابة الداخلية، وفصل الواجبات، وإجراءات التوريد، والعمليات الكافية للتوثيق والمصادقة، ضمن سياق الحاجة إلى التعجيل بوتيرة الاستجابة الإنسانية في ظل ظروف تتعرض فيها الأرواح للخطر.
- 28- وحدد استعراض موظفي مكتبي لبيئة الرقابة المتعلقة بأنشطة كارثة تسونامي أوجه الضعف في الرقابة في أوقات مختلفة على امتداد العملية. وكانت الضوابط أضعف ما تكون في المراحل الأولية في مواقع المكاتب الميدانية المتضررة، ولو أن هذه الضوابط قد أرسيت، مع تطور العملية، أو تم تحسينها. وكشف موظفو مكتبي أيضاً عن أوجه ضعف في الرقابة الداخلية على مستوى المكاتب القطرية، حيث كان البرنامج يعمل قبل أن تحل كارثة تسونامي، وحيث يُفترض أن يكون هناك إطار راسخ ومستقر للرقابة الداخلية.
- 29- وشملت أوجه ضعف الرقابة التي تم تحديدها الافتقار إلى الأمن والتأخر في الامتثال إلى المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا في المراحل الأولية من استجابة البرنامج؛ والرصد المتأخر أو غير المدعوم بما يكفي من المعلومات، وذلك مثلاً فيما يتعلق بأعداد المستفيدين؛ وعدم اكتمال سجلات خسائر الأغذية؛ وعدم اكتمال الرقابة الجردية، ورداءة نوعية حفظ السجلات.
- 30- وعلى الرغم من الظروف بالغة القسوة لعمليات الطوارئ، والتي لا بد للكثير من أنشطة البرنامج من أن تجابهها في مختلف أنحاء العالم يومياً، فإن أي قصور في بيئة الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الاستخدام غير السليم للأموال أو الموارد، رغم أن فحص المراجعة الذي قام به موظفو مكتبي لم يكشف عن أي دليل على وقوع تدليس أو مخالفات.
- 31- وفي الحالات التي يتولى فيها موظفو المكاتب الإقليمية مسؤوليات الرقابة إلى جانب مسؤوليتهم المباشرة عن عمليات الطوارئ، كما حدث في المكتب الإقليمي في تايلاند بالنسبة لعمليات طوارئ كارثة تسونامي، فإن فعالية وظيفة الإشراف واستقلالها يمكن أن يتعرضا للخطر. وفي هذه الظروف فإن وجود فريق عمل إداري للطوارئ يمكن أن يقلل من خطر ضعف الإشراف أو انخفاضه. وفي وقت استكمال هذه التقرير، كانت الإدارة تنتظر في أمر إنشاء فريق مهمات إداري يمكن إرساله على عجل إلى عمليات الطوارئ للمساعدة على ضمان تنفيذ الإجراءات ونظم الرقابة الضرورية.

التوصية 3: أوصي بأن تمضي الأمانة قدماً في خططها لإنشاء فريق عمل إداري من عمليات الطوارئ يمكن أن يضمن إرساء الضوابط المالية الكافية في الوقت المناسب في حالات الطوارئ المقبلة.

إعداد الكشوف المالية

- 32- واصل موظفو مكتب في الفترة 2004-2005 العمل بصورة وثيقة مع الأمانة لتشجيع توضيح وتبسيط الكشوف المالية ومذكرات الحسابات. وفي إطار الاستعداد المتواصل لخطوة البرنامج الطيبة نحو تحسين الإبلاغ المالي بما يمثل للمتطلبات الصارمة للمعايير المحاسبية الدولية، فقد أدخلت الإدارة عدداً من التحسينات على شفافية القيود بغية توفير قدر أكبر من الوضوح في المذكرات التي تصف النتائج المالية لفترة السنتين. وتوضح المذكرة 3 للحسابات التغييرات المدخلة على طريقة عرض الحسابات والتعديلات اللاحقة التي أدخلتها الأمانة وذلك أساساً لتحقيق ما يلي:
- التوسع في بيان الإيرادات والمصروفات بشأن حسابات الأمانة والرسوم المصرفية؛
 - تعزيز شفافية الكشف عن التحركات في صناديق استحقاقات الموظفين؛
 - زيادة الاتساق في الإبلاغ في الكشف الثاني عن الأرصدة الناجمة عن معاملات ترتيبات الأطراف الثالثة وتحركات الاحتياطيات.
- وتوضح المذكرة 31 التعديلات المدخلة على أرقام الفترة السابقة للمساعدة على مقارنة النتائج مع الفترة 2002-2003.

- 33- وأدى اتساع هذه التغييرات في طريقة العرض والإطار الزمني لإعداد الكشوف المالية إلى تعديل كبير في الكشوف المالية التي قُدمت في بادئ الأمر للمراجعة. وعانت هذه العملية، بالضرورة، من ضغط شديد بسبب الموعد النهائي المحدد لتوقيع المدير التنفيذي على الكشوف، وتطلب الأمر إدخال الكثير من التعديلات في مرحلة متأخرة للغاية. وعمل موظفو المالية بدأب بالغ لإجراء التصحيحات والتعديلات الضرورية في مسودة الكشوف المالية. وفي حين تواصل الأمانة تحسين جودة ومتانة المعلومات المبلغ عنها في الكشوف المالية، فإنه ما يزال هناك متسع لإضفاء الصفة الرسمية على استعراض الإدارة للمسائل المالية والنهوض بجودته، وتقليل الحاجة إلى تعديلات اللحظة الأخيرة على الأرقام، والجدول الزمني، والقيود. وعلى سبيل المثال فإن تسويات الفترة السابقة المبلغ عنها في المذكرة 17 ألف للحسابات تعكس تعديلات الفترة المالية الراهنة وليس التغييرات الرجعية على أرقام الفترة السابقة؛ كما أن التسويات الأخرى المبلغ عنها في المذكرة 7 بشأن المساهمات المستحقة، تشتمل على مبلغ 26.3 مليون دولار كرقم موازن وقت توقيع الكشوف المالية.

التوصية 4: كجزء من التخطيط لإعداد الحسابات، أوصي بأن تنشئ الأمانة إجراءات محسنة وذات توقيت مناسب للسماح باستعراض وتقليل أي بنود تسوية غير مفسرة في الأرقام المدرجة في الكشوف المالية، ولتيسير إجراء الإدارة لاستعراض فعال لجودة الكشوف المالية قبل تقديمها للمراجعة.

المحاسبة وبيان نفقات المشروعات – القروض السلعية

- 34- في تقريره عن الكشوف المالية للفترة 2002-2003، لاحظت حدوث تدوين غير دقيق ناجم عن الالتفاف على الضوابط القوية في نظام WINGS بغية التعامل مع قيود التمويل أو حالات التأخير في المشروعات. وكضابط مالي أساسي فإن نظام WINGS لا يسمح بتحميل أي إنفاق على مشروع لا يتوافر له التمويل الكافي. وفي الفترة 2004-2005 عالجت الأمانة أمر حاجة المكاتب القطرية إلى الحفاظ على العمليات بسماحها، فعلياً، بالقروض السلعية المؤقتة بين الفئات البرنامجية، بحيث يمكن تحميل نفقات مشروع ما على مشروع نشط مختلف يتمتع بأموال كافية. وضمن هذا الترتيب فقد جرى تقديم قروض سلعية وصلت قيمتها التقديرية إلى نحو 55 مليون دولار من عمليات الطوارئ إلى الفئات البرنامجية الأخرى في نهاية ديسمبر/كانون الأول عام 2005. وفي هذه الظروف، فإن مساهمات المعونات الغذائية المقدمة من الجهات المانحة استُخدمت في عمليات طوارئ غير تلك التي حددتها تلك الجهات، على أساس أن مثل هذه القروض شُددت إلى العملية المعنية.
- 35- ويتسق النهوض باستخدام الموارد مع الأهداف الإدارية للخطة الاستراتيجية 2006-2009،⁽⁷⁾ الساعية إلى التميز في تنفيذ البرامج التي تنسم بالكفاءة والفعالية بهدف تقديم المساعدة الملائمة في الوقت المناسب بما يؤدي إلى دعم الجهود المشتركة المبذولة للحد من انتشار الجوع، ولاسيما الاستجابة للاحتياجات في حالات الأزمات. ومع ذلك يظل هناك خطر مائل من حدوث نقص غير منتظر في التبرعات السلعية مما يمكن أن يعيق الاسترداد الفوري للسلع المقترضة حينما تتطلبها البرامج المخصصة لها أصلاً.

(7) الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-A/Rev.1

التوصية 5: أوصي بأن تكفل الأمانة خضوع أية قروض سلعية بين الفئات البرنامجية مقدمة لأسباب تشغيلية إلى الشروط التالية:

- **تقدير واقعي للمخاطر المتعلقة بإمكانية استرداد القروض؛**
- **التأكد في كل حالة على حدة من أن القروض لا تتعارض مع أي قيود أصلية فرضتها الجهات المانحة على استخدامها؛**
- **بيان رصيد مثل هذه القروض في الكشوف المالية، طالما كان بالمستطاع استخلاص هذه المعلومات بطريقة تتسم بالفعالية التكاليفية.**

تكاليف الدعم غير المباشر

- 36- درس المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2004 مسألة استرداد تكاليف الدعم غير المباشر من المساهمات، ومنح إعفاء من تكاليف الدعم غير المباشر للفترة 2002-2003 فيما يتصل بعلاوات أفضلية الشحن التي تنشأ لأن جهة مانحة رئيسية تتطلب أن يتولى نقل الأغذية موردو خدمات النقل في بلادها ذاتها. وخلال الفترة 2004-2005 عزز البرنامج من ترتيبات المحاسبة واتفق مع الجهة المانحة الرئيسية على فصل التكاليف الإضافية الناشئة عن أفضلية الشحن، مما أتاح تسجيل هذه الأفضلية على أنها اتفاقية طرف ثالث. واستنتجت الاتفاقية فرض رسوم إدارية على التكاليف الإضافية بالنظر إلى أن الأعباء الإدارية الإضافية المترتبة على أفضلية الشحن تعتبر ليست ذات أهمية بالمقارنة مع مدى خدمات الدعم الإداري للنقل والخدمات الأخرى التي تسدد الجهة المانحة تكاليفها.
- 37- وكشف استعراض موظفي مكتبي لعينة مؤلفة من 30 مساهمة بقيمة 338 مليون دولار عن منح خمسة إعفاءات من تكاليف الدعم وفقاً للنظام المالي للبرنامج. وبلغت قيمة هذه الإعفاءات 0.67 مليون دولار، بما يمثل نسبة اثنين في المائة من تكاليف الدعم المتوقعة بمبلغ 27 مليون دولار على أساس معدل سبعة في المائة الذي اعتمده المجلس التنفيذي.

التوصية 6: توخياً لشفافية الكشوف المالية وكمالها، أوصي بأن تنظر الأمانة في تقدير وبيان مدى الإعفاءات من تكاليف الدعم غير المباشر في مذكرات الكشوف المالية مستقبلاً.

ضبط الإدارة المالية

- 38- شكل إرساء عمليات إدارية قوية وتعزيز الخبرات المالية في الميدان مفاهيم أساسية في خطة البرنامج للإدارة للفترة 2004-2005.⁽⁸⁾ وفي تقريره المالي عن الكشوف المالية للفترة 2002-2003 وجهت الاهتمام إلى المستوى المحدود للغاية للرصد والرقابة الذي يطبقه المقر على المكاتب الإقليمية المعنية بعد نقل المسؤوليات المتعلقة بالرصد والرقابة الماليين من روما.
- 39- وخلال الزيارات الميدانية المنفذة في أثناء الفترة 2004-2005، أكد موظفو مكتبي الأهمية المتصاعدة الممنوحة للرقابة المالية عبر التدريب الإقليمي للموظفين الماليين ونقل الموظفين من ذوي المؤهلات والخبرات المالية من المقر إلى الأقاليم.
- 40- كما أكد موظفو مكتبي الجهود الواسعة التي تبذلها الأمانة لتعزيز الضوابط المالية في المقر، ولاسيما إعداد حسابات الإدارة الشهرية اعتباراً من أواخر عام 2004، والذي أتاح للأمانة أن تدرس استخدام الموارد وأن تقارن معدلات تحصيل المبالغ المستحقة وتسديد الالتزامات بالأشهر والفترات المالية السابقة. ومع ذلك فما زال هناك متسع للتحسين، ولاسيما فيما يتعلق بما يلي:
- إن عمليات المطابقة المتسمة بالسرعة والمتانة، والتي تشمل التصفية السريعة لبنود الموازنة الواردة في الكشوف الخاصة النقدية في المصارف وفي بيانات نظام WINGS للمحاسبة، تعتبر ضابطاً إدارياً أساسياً لنزاهة السجلات المحاسبية وصحتها. وفي نهاية فترة السنتين، حددت المراجعة الداخلية القيمة الإجمالية لبنود الموازنة العالمية الواردة في كشوف المطابقة المصرفية بما يزيد على 452 مليون دولار (بقيمة صافية قدرها 15 مليون دولار)، منها مبلغ 21 مليون دولار ظل مستحقاً لمدة تزيد على 90 يوماً و29.8 مليون دولار لمدة تزيد على العام. وتقوم الأمانة باتخاذ التدابير اللازمة لتصفية هذه البنود القائمة خلال عام 2006.

(8) الوثيقة WFP/EB.3/2003/5-A/1

- وبالنظر إلى البنية الحالية لنظام WINGS، فإن تحليل النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل (بقيمة تصل إلى 1.13 مليار دولار وفقاً لما هو مذكور في الكشف الثاني) يبين النقدية المخصصة للفئات البرنامجية وغيرها من فئات الحسابات، لكنه يستند إلى قيود الموازنة لكل فئة أموال عوضاً عن المبالغ المسجلة مقابل رموز دفتر الأستاذ العام، التي تمثل على نحو أكبر للمعايير المحاسبية المقبولة عموماً.
- وبلغت قيمة حسابات الموردين والموظفين المدينة 114.2 مليون دولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005. وأشار تقرير للمراجعة الداخلية صادر في 8 مارس/أذار 2006 إلى أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتصفية البنود القائمة منذ فترة طويلة، فإنه ما تزال هناك أرصدة ضخمة في الحسابات المدينة. (كانت هناك مبالغ بقيمة تقرب من 23 مليون دولار مستحقة منذ أكثر من عام وقت المراجعة). وبصورة حتمية فإن الفشل في تحصيل المبالغ المستحقة منذ أمد بعيد يزيد من مخاطر عدم استردادها ثم شطبها.
- وبلغت قيمة الحسابات الدائنة والالتزامات القائمة في مجموعها 885 مليون دولار، وتعود في جانب منها إلى 59 000 أمر شراء منها 43 852 أمراً ظلت مفتوحة لأكثر من عام. وبغية تقليل الازدواجية أو القيود غير الصحيحة، فقد حثت الأمانة على القيام باستعراض لصحة قيود الموردين، التي تزايد عددها حتى بلغ 55 000 قيد.
- ولم يتم، في المقر، تحديث سجلات جرد أسطول شاحنات البرنامج في مختلف أنحاء العالم البالغة قيمتها نحو 23.8 مليون دولار أولاً بأول، مما يزيد من خطر خسائر الجرد غير المكتشفة وعدم دقة السجلات.
- وفي الوقت الراهن فإن نظام المحاسبة يناظر بين المدفوعات والسجلات الدائنة بحسب القيمة عوضاً عن استخدام رقم تعريف فريد للمعاملة، مما يؤدي إلى احتمال تسجيل عدد من المدفوعات مقابل جهة توريد غير صحيحة. ويتطلب هذا بعد ذلك الاستعراض والتصحيح يدوياً.
- وتم إجراء تعديلات تفوق قيمتها 529 مليون دولار على المساهمات، وانعكست هذه التعديلات في الكشوف المالية. وتمثل التعديلات المذكورة نسبة تقرب من ثمانية في المائة من الإيرادات المعلنة في الفترة 2004-2005، والمدرجة في الكشف الأول بقيمة 6.3 مليار دولار. ويشير هذا المستوى المرتفع من التعديلات إلى أن هناك متسعاً لتحسين توقعات الإيرادات وتقديراتها، بما يبسر إعادة تخصيص الموارد المتاحة في الوقت المناسب. وبالنسبة للفترة 2004-2005، فقد اشتملت التعديلات على ما يلي:
 - خفض مبلغ 266 مليون دولار من المساهمات غير المنفقة التي لم يتم تلقيها وقت إقفال المشروعات مالياً (يرجى الرجوع إلى المذكرتين 7 و16)؛
 - 176 مليون دولار من الأرصدة المعاد برمجتها وتمويلها للمشروعات المقفلة مالياً (المذكرة 16)؛
 - تسويات الفترة السابقة بقيمة 87 مليون دولار، وهي تخفيضات للمساهمات المستحقة كإيرادات في الفترات السابقة (المذكرة 17 ألف).

التوصية 7: أوصي الأمانة بأن تنظر في تحسين الرصد والرقابة الماليين بغية:

- استكمال تصفية بنود المطابقة المصرفية القائمة منذ عهد بعيد وضمان التصفية الفورية في المستقبل؛
- ضمان قيود واقية للنقدية والاستثمارات قصيرة الأجل وذلك من دفتر الأستاذ العام وحتى التحليل بحسب فئة الأموال في الكشف الثاني؛
- استعراض الحسابات المدينة والدائنة لشطب المبالغ غير القابلة للتحصيل وحذف الخصوم غير الصحيحة في الوقت المناسب؛
- عدم منح سلف جديدة إلا بعد تصفية السلف السابقة تماماً؛
- ضمان التسجيل الكامل والمحدث للجرد في قاعدة البيانات المركزية؛
- النظر في فوائد إدخال تعديلات على النظام المحاسبي لإزالة الأخطاء التي تتطلب عمليات يدوية غير كفوءة للاستعراض والتصحيح؛
- استعراض الأسباب الكامنة وراء عمليات الخفض وضمان إعادة توجيه الأرصدة النقدية غير المنفقة للمشروعات المقفلة مالياً على الفور وذلك بعد الحصول على الموافقة المناسبة من الجهات المانحة.

المحاسبة المتعلقة بمساهمات الخدمات العينية

- 41- أكدت الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2006-2009⁽⁹⁾ هدف توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج بغية زيادة التمويل البرنامجي. وتحقيقاً لهذا الهدف، حثت الأمانة خلال الفترة 2004-2005 على تقديم تبرعات من الخدمات العينية، ووصلت قيمة هذه التبرعات إلى 70 مليون دولار (الكشف الأول). كما حددت الخطة الاستراتيجية نقطة ضعف في تعبئة الموارد تتمثل في الافتقار إلى الوعي العام بالبرنامج في بعض البلدان المانحة، ولمعالجة ذلك فقد ساندت إحدى الخدمات العينية حملة دعائية بلغت قيمتها الأولية 46 مليون دولار على امتداد فترة السنتين.
- 42- وتحض المعايير المحاسبية في الأمم المتحدة على الإبلاغ عن التبرعات الطوعية العينية المهمة، التي يمكن أن تستخدم في المجرى العادي للأنشطة البرنامجية للمنظمات، والتي يمكن وضع تقديرات معقولة لقيمتها العادلة. ومن الواجب بيان أساس التقييم العادل للمساهمات جنباً إلى جنب مع تقييم الجهة المانحة إن كان ذلك مناسباً.
- 43- ويمكن أن يثير تقييم مثل هذه المساهمات من زاوية استخدامها في المجرى العادي للنشاط البرنامجي بعض الصعوبات وقد يتطلب منهجية مختلفة للتقييم. وتقيم خدمات العاملين على أساس المعدلات المعيارية لتكاليف الموظفين. أما الخدمات الأخرى فتقيم حسب أسعار السوق العالمية إن انطبق ذلك، ولو أن المساهمات من الخدمات المحلية تقيم وفقاً للاتفاقات التعاقدية المعنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن البرنامج لا يوضح بصورة مستمرة حالياً فوائد الخدمات العينية، ويعامل مساهمة الحكومة المضيفة في إيجار مباني المقر وصيانتها (والتي تجاوزت قيمتها 19 مليون دولار في الفترة 2004-2005) على أنها اتفاقية طرف ثالث مستثناة من التقييم في الكشوف المالية.
- 44- وكشف فحص موظفي مكتبي لمساهمة في الخدمات الدعائية بلغت قيمتها 57 مليون دولار أن المكتب القطري المعني قد أكد أن البرنامج سيجني فوائد هذه الخدمات على امتداد عدة سنوات. وضماناً للامتثال إلى المعايير المحاسبية للأمم المتحدة، وبالنظر إلى الافتقار إلى تقييمات تؤكد الأمر بصورة مستقلة لهذه المساهمة وغيرها من المساهمات، فقد أدرجت الأمانة المساهمة المذكورة في المذكرة 19 للكشوف المالية ولكن دون إقرار قيمة لها لأغراض كشف الإيرادات والمصروفات، أي الكشف الأول.
- 45- واني أرى أن التقدير المناسب لأداء الأمانة فيما يتصل بالحصول على المساهمات العينية بالمقارنة مع أهداف الخطط الاستراتيجية يتطلب تقييماً متيناً لتكاليف الخدمات العينية وفوائدها بالنسبة للبرنامج. وبدون ذلك فإن هناك خطراً من أن يكون التقييم للأغراض المالية بخساً بغية التقليل من الرسوم المصاحبة للدعم غير المباشر؛ أو مفرطاً لتحقيق أهداف الإيرادات أو لخدمة الأغراض السياسية.

التوصية 8: أوصي بأن تتخذ الأمانة الخطوات اللازمة لإرساء ترتيبات محسنة للاستعراض الفعال لجودة الكشوف المالية بغية الإدراج المتسق لمساهمات الخدمات العينية وتقييم البرنامج العادل لها بما يمثل للمعايير المحاسبية المناسبة.

المعاملات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- 46- تلقت المذكرة 6 للكشوف المالية الانتباه إلى الجهود التي بذلها البرنامج لمطابقة وتصفية أكثر من 64 500 معاملة مدرجة في حساب الأستاذ العام فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترجع أكثر من 18 000 معاملة منها إلى عام 2004. وفي هذا الحساب يدون البرنامج تكاليف المرتبات، والنفقات، ورسوم الخدمة الأخرى التي يسدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدفوعات بشأنها نيابة عن البرنامج. ودفع البرنامج سلفة بمقدار 8 ملايين دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل شهر خلال الفترة 2004-2005 لتغطية التكاليف الكاملة المنتظرة عن الخدمات المقدمة. ومن الواجب أن تتم مطابقة سجلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمدفوعات على المستوى العالمي مع سجلات البرنامج، بما يتيح إلغاء البنود من هذا الحساب. وأدت الصعوبات الناشئة عن إقامة نظام حاسوبي جديد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عدم مناظرة المعاملات في الوقت المناسب، مما خلّف رصيداً صافياً قدره 29.6 مليون دولار (بلغ الرصيد الإجمالي 95 مليون دولار) دون مطابقة في الحساب.
- 47- ومن استعراض حسابات البرنامج خلّص موظفو مكتبي إلى أن الرصيد المبين في الكشوف المالية والمستحق للبرنامج من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدرج بصورة سليمة، ولو أن البرنامج لا يستطيع تأكيد ذلك بصورة نهائية إلا بعد مطابقة كل البنود القائمة.

⁽⁹⁾ الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-A/Rev.1

التوصية 9: أوصي بأن تتابع الأمانة جهودها الرامية إلى تصفية البنود القائمة من حساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم 60015 بهدف ضمان أن تكون سجلات النفقات كاملة والمدفوعات صحيحة.

صناديق استحقاقات الموظفين

48- تحتوي المذكرة 12 ألف من الكشوف المالية على البيانات المتعلقة بصناديق استحقاقات الموظفين، بما في ذلك خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مستحقات نهاية الخدمة، واحتياطي خطة التعويض. وتبلغ القيمة الإجمالية لأصول هذه الصناديق 79.5 مليون دولار، وهو ما لا يتناسب مع الخصوم المقبلة التقديرية للصناديق التي تصل في مجموعها إلى 111.2 مليون دولار (المذكرة 12 ألف 4)، مما يُسفر عن عجز منظر تتجاوز قيمته 31.6 مليون دولار. وأكد موظفو مكتبي أن العجز الإكتواري قد حددته شركة إكتوارية مهنية راسخة؛ وأن تفسيرات العجز والافتراضات الإكتوارية للتقرير تبدو معقولة. وتُقدّر الأمانة تنفيذ توصيات التقرير الإكتواري لمعالجة العجز عبر رسم سنوي زائد بقيمة 1.6 مليون دولار لتغطية الخصوم المتعلقة بخدمة الموظفين السابقة و 8.5 مليون دولار لتغطية الخصوم المتركمة من الخدمة الحالية.

القرض طويل الأجل

49- أبرم البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2000 اتفاقاً مع جهة مانحة رئيسية لتيسير توفير المساعدات الغذائية إلى مشروعين قطريين (يرجى مراجعة المذكرة 19 زاي من الكشوف المالية). وبموجب هذا الترتيب ساهمت الجهة المانحة بإيرادات بقيمة 106 ملايين دولار لتغطية تكلفة السلع التي اشتراها البرنامج بعد ذلك من وكالة حكومية في البلد المانح. وبالنظر إلى أنه كان من المفروض تسديد تكلفة الأغذية على مدى فترة ثلاثين عاماً، فقد استثمر البرنامج مبلغاً رأسمالياً من التبرع النقدي بما يكفي لسداد القرض في نهاية الفترة المذكورة. وفي قرار اتخذته المجلس التنفيذي عام 2002⁽¹⁰⁾ وافق على استخدام حصيلة هذا الاستثمار في تمويل خطط الإنفاق المقترحة من المدير التنفيذي واستخدام الحصيلة، بما في ذلك مبلغ 39.9 مليون دولار لا تدعو الحاجة إلى استثماره لأجل طويل، لتسديد تكاليف السلع على امتداد فترة الاتفاقية البالغة ثلاثين عاماً.

50- وأكد موظفو مكتبي أن الموارد قد استُخدمت وفقاً للترتيبات التعاقدية مع الجهة المانحة، وقرار المجلس التنفيذي، على نحو ما هو معروض في المذكرتين 19 واو و 19 زاي من الكشوف المالية. على أنه بالنسبة لأية ترتيبات مماثلة في المستقبل، وبغية الامتثال إلى المعايير المحاسبية المقبولة عموماً، فإن على البرنامج أن يدون حصيلة فائدة الاستثمارات وقت تلقائها بالفعل، عوضاً عن تسجيلها على أساس توقع العائد على مدى الفترات المحاسبية المقبلة.

الاحتياط ومدفوعات الإكراميات والمبالغ المشطوبة والخصوم الطارئة

51- أحاطت الأمانة موظفي مكتب المراجعة علماء خلال فترة السنتين بأن البرنامج قد حدد 35 حالة من حالات الاحتياط الفعلي والمفترض بقيمة تقديرية تتجاوز 8.8 مليون دولار، منها مبلغ 6 ملايين دولار تتعلق بحالة مفردة في جنوب أفريقيا. وتم شطب مبالغ قدرها 4.7 مليون دولار خلال الفترة كخسائر غير قابلة للاسترداد بموجب المادة 12-4 من النظام المالي. وبموجب المادة 12-3 من النظام المالي فوض المدير التنفيذي بدفع إكراميات بلغت قيمتها الإجمالية 582 068 دولاراً، وذلك أساساً فيما يتصل بضحايا القنابل في بغداد وكدفعة تقاعد مبكر. وقامت الإدارة بإبلاغ موظفي مكتبي بخصوم طارئة قدرها 6 ملايين دولار، على نحو ما هو معروض في مذكرات الكشوف المالية.

52- ووقعت أبرز حالة من حالات التندليس الفعلي أو المفترض في المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ، الذي أنشأته الأمانة في أكتوبر/تشرين الأول 2002 في خضم توسع سريع لعمليات الطوارئ الإقليمية الرامية إلى معالجة الأزمات الغذائية في مختلف أرجاء أفريقيا الجنوبية. وبعد زيارة مراجعة في مايو/أيار 2003، لفت موظفو مكتبي الانتباه إلى أوجه الضعف في الرقابة المالية، ولاسيما عند مطابقة الحسابات المصرفية مع نظام WINGS للمحاسبة؛ وإلى عدم كفاية الرقابة الإدارية الأساسية على نزاهة السجلات المحاسبية؛ وارتفاع مستوى التدوين الخاطي أو المتأخر للمعاملات؛ وسلف الموردين القائمة منذ عهد طويل؛ وضعف التدريب على نظام WINGS الجديد للمحاسبة؛ والحاجة إلى استعراض إداري منتظم للنفقات مقابل الميزانية. وبعد إنجاز زيارة مراجعة أخرى إلى جوهانسبرغ في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004، لاحظ موظفو مكتبي بعض التحسن في المطابقات المصرفية، ولكنهم أعربوا عن قلقهم للإدارة بشأن مدى فعالية الإشراف المالي،

(10) الوثيقة WFP/EB.2/2002/14

والتدوين الاستراتيجي للمعاملات، ومخاطر الرقابة والأمن الناجمة عن عدم كفاية الضوابط على النفاذ إلى نظام WINGS. وفي فبراير/شباط 2005 أدخلت الأمانة ضوابط نظامية ترمي إلى منع التسجيل الاستراتيجي لسجلات المحاسبة.

53- ووفقاً للتقارير التي تقدم بها فريق التحقيق الداخلي للبرنامج، فقد اشتملت هذه القضية على نحو 6 ملايين دولار، وهو الأمر الذي تم بتواطؤ الموظفين واستغلالهم لنقاط الضعف في رقابة الإدارة المالية، ولاسيما:

- تفويض المقر للمسؤوليات دون رقابة إدارية إضافية؛
- عدم رصد النفاذ الأمن إلى النظم الحاسوبية وإدارته على النحو المناسب محلياً؛
- الاقتسام غير المقبول لكلمات السر وضوابط النفاذ الأخرى بين الموظفين الذين يستخدمون عمليات تحويل الأموال إلكترونياً لتسديد الموردين؛
- ضعف الأمن والحماية لأرقام كفالة التعريف الشخصية.

54- وفي حالة أخرى، أسفرت تسوية تحكيمية بين البرنامج وجهة توريد جنوب أفريقية عن خصم غير منظور بقيمة تقرب من 4 ملايين دولار، وقد قامت الأمانة بإدراج ما دار بشأنها من مفاوضات حول رسوم أسعار الصرف والفائدة في البيانات المتعلقة بالخصوم الطارئة في مذكرات الكشوف المالية.

التوصية 10: أوصى الأمانة بما يلي:

- التأكد من كفاية الضوابط الداخلية على المستوى الإقليمي؛
- النظر في الحاجة إلى تحسين الرقابة الإدارية للمقر من حيث النطاق والجودة بغية ضمان تطبيق الضوابط عملياً؛
- النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى الاستجابة بصورة أكثر فعالية إلى استنتاجات المراجعة وتوصياتها.

متابعة تقرير المراجع الخارجي للفترة 2002-2003

55- في إطار الممارسات الجيدة، استعرض موظفو مكتبي التقدم الذي حققته الأمانة على طريق الاستجابة إلى توصيات المراجعة المعروضة على المجلس التنفيذي بشأن الفترة المالية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت الأمانة خلال هذا العام برفع تقارير إلى كل دورة من دورات المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز فيما يتصل بتوصيات تقارير الشؤون الإدارية. وأعرب عن ترحيبي بهذا الإبلاغ المنتظم الشامل، الذي يوفر التركيز اللازم للمساءلة والتسيير الجيد.

56- ولذلك فإن تعليقاتي تتناول استجابة الأمانة إزاء توصياتي السابقة التي ترجع إلى الفترة 2002-2003؛ بما في ذلك ما يرى موظفو مكتبي أنها لم تلق العناية الكاملة، حتى حينما يصنف التقرير المرحلي الأخير في الفترة المالية (المرفوع إلى المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005)⁽¹¹⁾ تدابير الإدارة على أنها مستكملة. وتتعلق توصيات المراجعة للفترة 2002-2003 بتقرير عن الكشوف المالية لفترة السنتين 2002-2003⁽¹²⁾ وتقارير الشؤون الإدارية التي تقدمت بها عن استراتيجية الموارد البشرية في البرنامج، والعمليات الجوية،⁽¹³⁾ وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها،⁽¹⁴⁾ والتسيير والإدارة في البرنامج.⁽¹⁵⁾ وفي كل مجال من هذه المجالات بمقدوري أن أؤكد أن الأمانة قد أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ التوصيات.

57- فيما يتعلق بتقرير عن مراجعة الحسابات للفترة 2002-2003، الذي عُرض على المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2004، وجد موظفو مكتبي خلال الزيارات الميدانية لتسعة عشر بلداً خلال الفترة 2004-2005 أن هناك

(11) الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-F/1

(12) الوثيقة WFP/EB.A/2004/6-B/1/3

(13) الوثيقة WFP/EB.A/2004/INF/8-A

(14) الوثيقة WFP/EB.A/2004/INF/8-B

(15) الوثيقة WFP/EB.A/2004/INF/8-C

دلائل على تحسن الوعي والتدريب الماليين للموظفين. على أن قبول وتنفيذ إطار المساءلة على مستوى المكاتب الإقليمية والقطرية لم يطبق، حسب رأيهم، بصورة متنسقة إجمالاً، مع قيام بعض المواقع بالاتصال بالمقر بشأن قضايا يمكن حلها على المستوى الإقليمي. وسيواصل موظفو مكتبي استعراض إطار المساءلة خلال الزيارات الميدانية في الفترة 2006-2007.

58- وبما أن تحديث نظام WINGS للمحاسبة في البرنامج لم يتم بعد، فإن موظفو مكتبي يرون أن أوجه قصور ترتيبات الإبلاغ في هذا النظام ما تزال قائمة، وقد طرحوا هذه الشواغل في تقريرهم عن نظام WINGS الذي تقدمت به إلى دورة المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2005.

59- وبشأن الموارد البشرية، تشير استجابة الأمانة لتوصيتي الأولى إلى الإبلاغ عن نفقات الموظفين بعد تنفيذ تحديث نظام WINGS. وفي الوقت الراهن، فإن موظفي مكتبي يعتبرون أن هذه التوصية جارية وليست مستكملة وذلك إلى أن يتم تنفيذ التحديث واختباره بنجاح.

60- وفيما يتصل بتوصيتي المتعلقة بالعمليات الجوية، فإن بمقدوري التأكيد أن تدابير الإدارة كانت على نحو ما تم الإبلاغ عنه، غير أن موظفي مكتبي سيواصلون استعراض العمليات الجوية خلال الزيارات الميدانية حيث يمكن دراسة تدابير الإدارة المبلغ عنها بأقصى درجات الفعالية. كما أن هؤلاء الموظفين سينظرون في تقارير مكتب الرقابة الداخلية.

61- وبشأن توصياتي الواردة في التقرير المتعلق بتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، فقد أشارت الأمانة إلى إصدار توجيه في سبتمبر/أيلول عام 2005 وقائمة تدقيق تحليلية في عام 2006. ويعتقد موظفو مكتبي أن أي تقدير لفعالية هذه التدابير الأخيرة يتطلب استعراضاً لأعداد المستفيدين، والموقع، والأداء القائم على النتائج خلال أنشطة المشروعات وبعدها، ولاسيما ما يتعلق منها بحالات الطوارئ. ولذلك فسيواصل موظفو مكتبي دراسة إدارة تقدير هشاشة الأوضاع ومؤشرات الأداء التي تطبقها الأمانة.

62- وأكد استعراض موظفي مكتبي للتقدم المحرز بشأن تقريرهم عن التسيير والإدارة في البرنامج الوضع المعروض في وثيقة المعلومات المرفوعة إلى دورة المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005.⁽¹⁶⁾

شكر وتقدير

63- أود أن أعرب عن تقديري لما قدمه المدير التنفيذي وموظفو البرنامج من تعاون ومساعدة خلال عملية المراجعة.

السير جون بورن
المراقب المالي والمراجع العام في المملكة المتحدة
المراجع الخارجي

(16) الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-H/1

الملحق الأول

المكاتب الإقليمية والقطرية التي زارها موظفو مكتب المراجع الخارجي خلال فترة السنتين 2004-2005

المكتب الإقليمي	موقع المكتب	البلدان المزاردة
آسيا	بانكوك، تايلند	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إندونيسيا سري لانكا
البحر المتوسط، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى	القاهرة، مصر	طاجيكستان أفغانستان باكستان دبي
غرب أفريقيا	داكار، السنغال	
الجنوب الأفريقي	جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا	زامبيا موزامبيق
شرق ووسط أفريقيا	كمبالا، أوغندا	جمهورية الكونغو الديمقراطية إثيوبيا السودان
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	مدينة بنما، بنما	نيكاراغوا